

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٤٩٧٢

الأربعاء، ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤، الساعة ١٧/٢٥

نيويورك

|          |                                                                                   |
|----------|-----------------------------------------------------------------------------------|
| الرئيس:  | السيد أكرم . . . . . (باكستان)                                                    |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي . . . . . السيد كنوزين                                             |
|          | ألمانيا . . . . . السيد بلوغر                                                     |
|          | إسبانيا . . . . . السيد يانيس بارنوفو                                             |
|          | أنغولا . . . . . السيد غسبار مارتنس                                               |
|          | البرازيل . . . . . السيد ساردنبرغ                                                 |
|          | بنن . . . . . السيد أديشي                                                         |
|          | الجزائر . . . . . السيد باعلي                                                     |
|          | رومانيا . . . . . السيد دومترو                                                    |
|          | شيلي . . . . . السيد مونيوز                                                       |
|          | الصين . . . . . السيد تشنغ جنغي                                                   |
|          | فرنسا . . . . . السيد دوكلو                                                       |
|          | الفلبين . . . . . السيد باخا                                                      |
|          | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السير إمبر جونز باري |
|          | الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد كينغهام                                |

## جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل

الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة (S/2004/393)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

04-35701 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة إلى  
رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليمن لدى  
الأمم المتحدة (S/2004/393)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني  
تلقيت رسالة من ممثل إسرائيل، يطلب فيها دعوته إلى  
المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس.  
وجريا على الممارسة المتبعة أعترم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك  
الممثل إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون له حق  
التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧  
من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد غيلرمان  
(إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني  
تلقيت رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤ من المراقب  
الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، سوف تصدر  
بوصفها الوثيقة S/2004/406، وفيما يلي نصها:

”يشرفني أن أطلب، وفقا للممارسة  
السابقة، أن يوجه مجلس الأمن دعوة إلى المراقب  
الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للمشاركة في  
جلسة مجلس الأمن التي ستعقد اليوم، الأربعاء،  
الموافق ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤، بشأن الحالة في الشرق  
الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأعترم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن  
فلسطين إلى المشاركة في الجلسة وفقا للنظام الداخلي  
المؤقت للمجلس والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد القدوة  
(فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن  
نظيره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس  
استجابة للطلب الوارد في رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو  
٢٠٠٤ موجهة من الممثل الدائم لليمن، والتي صدرت  
بوصفها الوثيقة S/2004/393.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/400،  
التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الجزائر واليمن.

أود أيضا أن أسترعي الانتباه إلى الرسالتين المتطابقتين  
المؤرختين ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤ والموجهتين إلى الأمين العام  
وإلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم عن فلسطين،  
والتي صدرتا بوصفهما الوثيقة S/2004/394.

أرحب بحضور الأمين العام، السيد كوفي عنان، في  
هذه الجلسة.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على  
مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح  
مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون

الاتحاد الروسي، إسبانيا، ألمانيا، أنغولا، باكستان،  
البرازيل، بنن، الجزائر، رومانيا، شيلي، الصين،

لالتزاماتها، كما تحددها خريطة الطريق. وعلى وجه الخصوص، وكما طُلب في اجتماع المجموعة الرباعية في ٤ أيار/مايو، يجب على إسرائيل أن تتخذ خطوات معينة: (تكلم بالانكليزية)

”ينبغي لحكومة إسرائيل ألا تتخذ أية إجراءات تقوض الثقة، بما في ذلك عمليات الترحيل؛ والاعتداءات على المدنيين؛ ومصادرة و/أو هدم المنازل والممتلكات الفلسطينية، كتدبير تأديبي أو لتسهيل أعمال التشييد الإسرائيلية وتدمير المؤسسات والهياكل الأساسية الفلسطينية؛ وتدابير أخرى منصوص عليها في خطة عمل تينيت“.

(تكلم بالفرنسية)

ومن الأهمية بدرجة متساوية، في ذلك السياق، أن تقوم إسرائيل على الفور، وكما طالبها الأمين العام، بوقف عملياتها العسكرية في رفح وسحب قواتها بدون تأخير. وعقب مذبحه اليوم، سيكون من الحكمة لإسرائيل أن تنصت لصوت العقل، ولو مرة واحدة.

وأود مرة أخرى أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على تعاونهم وتأييدهم للنص الذي اعتمدناه، فقد أثبتوا بذلك أن المجلس قادر على الاضطلاع بمسؤولياته والاستجابة لآمال المجتمع الدولي.

**السيد كينغهام** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم

بالانكليزية): نأسف كثيراً على الخسائر البشرية بين المدنيين الفلسطينيين الأبرياء اليوم في غزة. ورغم اعتقادنا أن إسرائيل تملك الحق في اتخاذ الإجراءات اللازمة للدفاع عن نفسها ومواطنيها، فإننا لا نرى أن عملياتها في غزة في الأيام القليلة الماضية تخدم أهداف السلم والأمن. فهي زادت الحالة الإنسانية سوءاً ونتجت عنها مواجهات بين القوات الإسرائيلية والفلسطينيين، ولم تعزز أمن إسرائيل حسب اعتقادنا.

فرنسا، الفلبين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

الممتنعون

الولايات المتحدة الأمريكية.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت كما يلي: ١٤ صوتاً مؤيداً، ولا يوجد معارضون وامتنع عضو واحد عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٥٤٤ (٢٠٠٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

**السيد باعلي** (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يرحب

وفد بلادي باتخاذ مجلس الأمن قراراً بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية، يدين بوضوح تام عمليات القتل التي تمت علناً في رفح، والتي سقط فيها عشرات المدنيين العزل، بينهم العديد من الأطفال، ضحايا لرصاصات وقذائف الجيش الإسرائيلي، الذي قبض عليه وأيديه ملطخة بالدماء من أعماله البربرية أمام كاميرات العالم بأسره. كما نرحب بحقيقة أن مجلس الأمن قد أعرب عن قلقه البالغ إزاء الهدم الواسع النطاق للمنازل، والذي هو انتهاك سافر للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، وأنه طالب إسرائيل بوقف تلك الممارسات.

ويسعد وفد بلادي بصفة خاصة أن مجلس الأمن، وهو متحد اليوم في رفضه لسلوك إسرائيل الشائن، قد قرر أخيراً إرسال إشارة قوية إلى إسرائيل طال انتظار المجتمع الدولي لها، بأنها لا يمكنها الاستمرار بلا عقاب في الاستهزاء بسلطة المجلس والضرب بقواعد القانون الدولي عرض الحائط. ويتوقع المجتمع الدولي الآن من إسرائيل أن تمتثل لإرادته، وأن تضع حداً فوراً لسياستها القائمة على العدوان والتدمير واستفزاز الشعب الفلسطيني، وأن تمتثل بحسن نية

وكما هي ملتزمة بذلك وفقا لخريطة الطريق. ولأن القرار لم يتناول هذه المسائل، امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت.

**السيد كنوزين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):  
اتخذ مجلس الأمن للتو قرارا بشأن آخر التطورات فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. ولقد أيد الاتحاد الروسي القرار، مسترشدا في ذلك بمبادئه الأساسية.

ويعرب الاتحاد الروسي عن قلقه البالغ إزاء دوامة العنف الأخيرة في المواجهة الدائرة على الأراضي الفلسطينية. فلا يزال الإسرائيليون والفلسطينيون يموتون، بمن فيهم النساء والأطفال. ولقد تابعنا بقلق الأحداث في رفح، وأزعجتنا بشكل خاص أنشطة إسرائيل المتمثلة في هدم المنازل الفلسطينية، والتي شُرد بسببها أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص. فالناس ببساطة يعانون، ويتعرض ضحايا أبرياء للعقاب الجماعي. إن بذور الكراهية تُزرع من جديد.

ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا جدوى على الإطلاق من استخدام القوة في حل المشكلات في العلاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فلا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا على أساس عملية سياسية والمفاوضات المباشرة بين الطرفين، وعلى أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، المعترف بها عالميا والملزمة قانونيا. ويجب على الفلسطينيين والإسرائيليين معا مواءمة أفعالهم مع خريطة الطريق من أجل تسوية سلمية للشرق الأوسط هم أنفسهم كانوا قد أقروها. ولقد أكدنا مرارا في هذه القاعة على التزامات الطرفين بموجب خريطة الطريق.

إننا ندين الإرهاب. وكل مظاهر الإرهاب بغضه. وملك إسرائيل الحق في الدفاع عن مواطنيها، ولكن يجب ممارسة ذلك الحق مع الامتثال للقواعد الإنسانية الدولية، لا سيما اتفاقيات جنيف. وهدم إسرائيل للمنازل الفلسطينية

ونلاحظ أن حكومة إسرائيل قد أعربت عن أسفها البالغ على ما وصفته بالحادث المأساوي. والحقيقة أن هذه الأحداث تذكّر بصورة قائمة بحكمة فك الارتباط الإسرائيلي عن غزة واستبدال وجودها الأمني بقوات أمنية فلسطينية مقومة ستعمل، ولا بد أن تعمل، على إنهاء التهريب ووقف الإرهاب. وتطالب خريطة الطريق السلطة الفلسطينية بأن "يعلن الفلسطينيون إنهاء العنف والإرهاب إنهاء قاطعا ويبدلون جهودا مشهودة على أرض الواقع لإلقاء القبض على الأفراد والمجموعات التي تقوم بهجمات عنيفة ضد الإسرائيليين في أي مكان" (S/2003/529، المرفق، صفحة ٤)، وأن تشرع في "عمليات مستمرة ومحددة الأهداف وفعالة بهدف مواجهة جميع العناصر التي تمارس الإرهاب وتفكيك القدرات والهياكل الأساسية الإرهابية". (المرجع نفسه).

ولقد أهينا بالحكومة الإسرائيلية أن تمارس الآن أقصى درجات ضبط النفس. وينبغي لجميع الأطراف أن ترى فائدة في تهدئة الحالة. ونحن نعتزم التشاور على الفور مع الأطراف ذات الصلة، التي تشمل إسرائيل والسلطة الفلسطينية وحكومة مصر، بشأن السبل الفعالة للتقدم نحو مكافحة تهريب الأسلحة إلى غزة والأنشطة الإرهابية هناك، بغية تهيئة أفضل الظروف الممكنة على أرض الواقع، وبما يفرضي إلى فك الارتباط الذي لا نزال نؤيده.

ورغم قلقنا الواضح إزاء عمليات إسرائيل في غزة، بما في ذلك هدم منازل الفلسطينيين الأبرياء ومقتل المدنيين الفلسطينيين، لم يكن بمقدورنا التصويت لصالح هذا القرار لأننا لا نعتقد أنه يتناول بالقدر الكافي إطار الأحداث التي وقعت في غزة مؤخرا. فمن الواضح أن الإرهابيين الفلسطينيين ما فتئوا يهربون الأسلحة إلى غزة عبر أنفاق في رفح. ومن الواضح أن السلطة الفلسطينية لم تتخذ إجراء جادا للتصدي لهذا التهديد أو لوضع حد للأعمال الإرهابية،

نيويورك. وبالمثل فإن فرنسا تتوقع من السلطة الفلسطينية أن تتخذ عملاً أكثر حزمًا في المجال الأمني وخاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

إن تدمير المنازل والعمليات العسكرية لا بد وأن تتوقف فوراً. وهناك حاجة ملحة إلى إرساء وقف لإطلاق النار يشمل جميع الأطراف وجميع الأفرقة وإلى قيام السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية بالعمل فوراً على تنفيذ التزاماتهما بموجب خارطة الطريق.

**السيد شينغ جيانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** إن الصين تعارض التدمير الواسع النطاق لمنازل الفلسطينيين، وهي ممارسة تنتهك القانون الدولي. وندين أيضاً العمليات العسكرية الإسرائيلية التي تسببت بوقوع إصابات جسيمة في صفوف المدنيين في غزة. إن هذه الأعمال الإسرائيلية ما من شأنه إلا مفاقمة الحالة المتداعية أصلاً في الشرق الأوسط ولا يمكن لها أن تسهم في استئناف محادثات السلام. وتحت الصين إسرائيل على العمل فوراً على وقف هذه الأعمال والعودة إلى سبيل التسوية السياسية للمسائل ذات الصلة. وارتكازاً على ذلك الموقف، فإن الصين صوتت لصالح مشروع القرار.

وفي ذلك الصدد، أود أن أناشد مرة أخرى الإسرائيليين والفلسطينيين أن يعملوا على إنهاء حلقة العنف المفرغة واستئناف الاتصالات والحوار في أسرع وقت ممكن وأن يعملوا على تنفيذ القرارات ذات الصلة بموجب خارطة الطريق. كذلك يتعين على المجتمع الدولي تكثيف هذه الجهود للحض على العمل بسرعة من أجل استئناف تنفيذ خارطة الطريق.

إن الصين حكومة وشعباً تعرب عن عميق مشاعر المواساة إزاء معاناة الشعب الفلسطيني. ونحن على استعداد

بسبب تفاقم الأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، ولا بد من وقف تلك الممارسة على الفور. والمهمة ذات الأولوية الآن هي الإنهاء الفوري للعنف من كلا الجانبين واستئناف التعاون بين الطرفين في المسائل الأمنية، مهما كان ذلك صعباً.

بهذا فقط يمكننا أن نعود إلى طريق الحوار السياسي وننفذ أحكام خارطة الطريق.

إن الاتحاد الروسي بوصفه مشاركا فعالاً في جهود الوساطة الرباعية الدولية يعمل كل ما في وسعه للمساعدة في التوصل إلى صيغة للتغلب على الأزمة الحالية. وبناء على تعليمات وزير الخارجية، فإن ممثله الخاص للشرق الأوسط يُجري مشاورات مع الشركاء الإقليميين وسوف يعمل من أجل تنفيذ القرارات التي اتخذتها اللجنة الرباعية في نيويورك في ٤ أيار/مايو من هذا العام.

**السيد دو كلوس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** لقد صوتت فرنسا لصالح القرار الذي اتخذ منذ هنيهة لأننا نعتقد أن من الجوهر أن يتصرف مجلس الأمن بسرعة وبحزم في ضوء التدهور الشديد للحالة في غزة. وكان من الضروري أن يناشد المجلس تحكيم العقل والتحلي بضبط النفس، كما فعل الاتحاد الأوروبي والأمين العام الذي نرحب بمحضوره عصر اليوم.

إن فرنسا تشعر بالفرع إزاء العنف الذي حدث في الأيام القليلة الماضية وتعرب عن مواساتها للسكان المدنيين المتضررين من جراء العمليات العسكرية الإسرائيلية. وفرنسا شأنها شأن الاتحاد الأوروبي أدانت التدمير الواسع النطاق لمنازل الفلسطينيين في رفح. وهذا لم يكن متناسباً ويتناقض مع القانون الدولي والتزامات إسرائيل بموجب خارطة الطريق. وقد أشارت إلى تلك الالتزامات بالتحديد اللجنة الرباعية خلال اجتماعها الذي عقده في ٤ أيار/مايو في

التي تطورت في الأيام القليلة الماضية في غزة. إن هذه الحالة لها آثار خطيرة من الناحية الإنسانية ولكنها أيضا تضر بكامل عملية السلام في المنطقة.

إن الحكومة الإسبانية قد تابعت هذه الأحداث بقلق وجزع كبير. وقد أصدرت اليوم بلاغا يشدد على أن العمليات العسكرية الأخيرة التي نفذها الجيش الإسرائيلي لها عواقب خطيرة ولذلك فإن الحكومة الإسبانية بالنظر إلى التزامها بالسعي من أجل التوصل إلى حل سلمي للصراع لا يمكنها إلا أن تدين تلك العمليات ضد السكان المدنيين في رفح الذين كانوا يحتجون على تدمير المنازل الفلسطينية. وفي نفس الوقت تؤكد من جديد ضرورة أن تعمل السلطة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها بالتصدي للمجموعات الإرهابية التي تعارض السلام.

وإسبانيا - إلى جانب أعضاء آخرين في الاتحاد الأوروبي، مثلما تم التأكيد عليه في البيان الأخير الذي أصدره مجلس الاتحاد الأوروبي قبل بضعة أيام اعترافا بحق دولة إسرائيل المشروع في الدفاع عن نفسها في إطار القانون الدولي - تحت السلطات الإسرائيلية على وضع حد لهذه الأفعال التي لا تساعد بأي طريقة من الطرق على تعزيز مسار السلام، بل تعمل على عرقلة تهيئة جو من الحوار والتفاوض، وهو ما يلزم للوفاء بالتزامات الواردة في خريطة الطريق. ومثلما أبرز اجتماع المجموعة الرباعية الأخير الذي انعقد في نيويورك، من الضروري أن يعود الطرفان إلى مسار الحوار، والامتناع لالتزامات خريطة الطريق بغية الخروج من الحالة الراهنة.

إن الحكومة الإسبانية، من جهتها، قد فعلت كل ما في وسعها. فأمس واليوم، أجرينا اتصالات رفيعة المستوى مع السلطات الإسرائيلية والفلسطينية في مدريد. وشارك

للعمل مع المجتمع الدولي لتقديم المساعدة الإنسانية المناسبة للفلسطينيين.

**السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية):** أود أولا أن أنوه بوجود الأمين العام السيد كوفي عنان في هذه الجلسة وأن أرحب به.

لقد صوتت رومانيا لصالح مشروع القرار هذا. إننا حقاً نشاطر القلق الواسع إزاء استمرار تدهور الحالة في قطاع غزة، بما في ذلك التدمير الواسع النطاق لمنازل الفلسطينيين ووفاة عدد كبير من المدنيين الأبرياء. إن ذلك التطور في الحالة قد أكدته للأسف اليوم المزيد من الأنباء عن وقوع عنف جديد.

إن وفدي قد أعرب بالفعل وفي مناسبات عدة بأنه بينما يُقر تماماً بحق دولة إسرائيل في الدفاع عن مواطنيها، لا بد من اتخاذ جميع الإجراءات لمكافحة الإرهاب تمشياً مع الأعراف ذات الصلة والقانون الدولي. ونشعر بالارتياح إذ أن النص الذي اعتمد يجسد التزامات الأطراف المتبادلة في منع تصعيد العنف، ومن بينها نعتقد أن الحاجة تمس إلى القيام بعمل حاسم ضد الإرهاب ومن أجل منع نقل الأسلحة وحيازتها بصورة غير قانونية في غزة والضفة الغربية.

وعند هذا المنعطف نشجع الطرفين على إعلان وقف إطلاق النار بوصف ذلك مقدمة للبدء بمفاوضات مباشرة. كما ذكر في مناسبات سابقة لا يمكن إحلال سلم عادل وشامل ودائم إلا عن طريق المفاوضات كما هو متوخى في خارطة الطريق ووفقاً لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

**السيد جانيث برنوفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):** إن الوفد الإسباني يؤيد اعتماد مجلس الأمن لمشروع القرار ١٥٤٤ (٢٠٠٤) والذي من وجهة نظرنا يمثل رداً سريعاً وموحداً وحازماً من جانب المجلس على الحالة المقلقة جداً

إلى زيادة تفاقم الحالة الأمنية المهددة أصلاً بالانفجار نتيجة الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي العربية. وسوف تؤدي هذه الإجراءات إلى زيادة تدهور الأوضاع الإنسانية السائدة في الأراضي المحتلة، وخاصة في رفح.

إن قدرة مجلس الأمن والمجتمع الدولي على تحقيق سلام دائم في فلسطين والشرق الأوسط على أساس القرارات التي اتخذها واستناداً إلى خريطة الطريق المنبثقة عن المجموعة الرباعية من شأنها أن تسفر عن نتائج إيجابية في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي. وعلى عكس ذلك، فإن فشلنا في القيام بذلك سوف يؤدي إلى زيادة تكثيف مشاعر الإحباط والغضب لدى الشعوب العربية والإسلامية، وزيادة انعدام الأمن والاستقرار في المنطقة برمتها وتصعيد التأييد للإرهاب والتطرف.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً لمجلس الأمن.

لقد طلب المراقب الدائم لفلسطين أن يُبدل بكلمة. فليتنفضل.

**السيد القدوة (فلسطين):** يُسعدنا أن نراكم سيدي الرئيس ممثلاً لبلدكم الصديق باكستان ترأسون هذا المجلس الموقر خلال هذا الشهر. ونحن بطبيعة الحال نشكركم على جهودكم.

شكرنا يتوجه أيضاً إلى الممثل الدائم لألمانيا الذي ترأس أعمال المجلس خلال الشهر السابق.

اسمحوا لي أيضاً سيدي الرئيس أن انضم إليكم في الترحيب بوجود الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان في اجتماعنا الهام هذا.

إننا نعرب عن تقديرنا لمجلس الأمن على اعتماده القرار ١٥٤٤ (٢٠٠٤)، ونأمل أن يتابع المجلس الالتزام بأحكام هذا القرار وتنفيذ هذه الأحكام. وهو أمر ضروري

أيضاً ممثل السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، السيد سولانا.

هذا ونأمل أن تصغي الأطراف إلى النداء الوارد في القرار الذي اعتمدته المجلس لتوّه وأن تستأنف مسيرة السلام في أقرب وقت ممكن وأن تنتهي الأحداث الخطيرة، ولا سيما تلك الجارية في غزة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لباكستان.

لقد صوتت باكستان لصالح مشروع القرار، وهو في نظرنا أقل رد ممكن على الاجتياح العسكري الإسرائيلي لرفح والذي خلّف عشرات القتلى والجرحى المهددة حياتهم بالخطر في صفوف المدنيين الفلسطينيين. أما الهجوم اللفظي على المتظاهرين احتجاجاً على العملية العسكرية الكثيفة اليوم فقد كان آخر انتهاك للقانون الإنساني الدولي، وخاصة لالتزامات إسرائيل بوصفها دولة قائمة بالاحتلال. بموجب اتفاقيات جنيف.

إن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. إننا نعتقد أن الصمت في هذا المنعطف الحاسم ليس خياراً متاحاً أمام المجلس. لذا، فإن مما يبعث على بعض الارتياح أن يكون المجلس قد استطاع أن يُبدل برأيه بشأن الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي وللمعايير الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومما يؤسف له أن الدول القائمة بالاحتلال قد عمدت، في فلسطين كما في سائر أنحاء العالم، إلى استغلال الحملة المشروعة للقضاء على الإرهاب بهدف قمع حق الشعوب المشروعة في تقرير المصير.

إن السلام في الأراضي المقدسة، كما في سائر أرجاء الأرض، لا يمكن أن يثبت بمجرد فرض أمر واقع على الطرف الأضعف. إن الإجراءات الإسرائيلية ستؤدي حتماً

العزل المحرومون من حماية المجتمع الدولي يعانون من غيظ سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي العنيفة والمهلكة.

إن المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي اليوم بحق الأطفال الفلسطينيين في مخيم رفح هي آخر وأسطع مثال على السلوك الآثم والهمجي لتلك القوة القائمة بالاحتلال وممارساتها. فقد أطلقت قوات الاحتلال صاروخا واحدا على الأقل وعدة قذائف من الدبابات على حشد واسع من الفلسطينيين قوامه ٣٠٠٠ شخص كانوا متوجهين في مسيرة سلمية من رفح باتجاه حي تل سلطان في رفح احتجاجا على اجتياح وتدمير حيهم وقتل أسرهم وأصدقائهم وأحبائهم. وكان هؤلاء المتظاهرون غير مسلحين، والعديد منهم من الأطفال. وفي حين أن الفوضى لا تزال تسود الحالة على الأرض، فقد أُفيد حتى الآن عن وقوع ما لا يقل عن ١٠ قتلى من المدنيين الفلسطينيين في هذا الهجوم، معظمهم من الأطفال، وجرح ما يزيد على ٦٠ مدنيا، بمن فيهم نساء وأطفال من بينهم ٣٠ حالتهم خطيرة، كما أُفيد عن مصرع تسعة فلسطينيين آخرين في المنطقة عينها.

هذا إرهاب. إنه إرهاب الدولة. هذه جرائم حرب يجب محاسبة مرتكبيها عليها بموجب القانون الدولي. إن ما شهدناه اليوم وفي الأيام والأشهر الأخيرة من إراقة دماء المدنيين الفلسطينيين في الشوارع، وهدم منازلهم وإذلالهم بصورة مستمر وإخضاعهم للمعاناة والعقاب الجماعي، هو بالضبط ما يتعرض له الشعب الفلسطيني منذ ما يقرب من ٣٧ عاما من سياسة الحرب التي تمارسها إسرائيل بحقه.

وكان وابلًا من جرائم الحرب وإرهاب الدولة والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان، التي لا بد للمجتمع الدولي أن يحمل هذه الدولة القائمة بالاحتلال المسؤولية عنها. ويجب إنهاء الخروج على القانون والإفلات من العقاب، ولا بد من

وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ونأمل أيضا، بطبيعة الحال، أن تلتزم إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بهذا القرار، وأن تلتزم أيضا بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، ولكن أولا، أن تلتزم بوقف عملياتها العسكرية في منطقة رفح بشكل فوري. ومن جانبنا، فنحن مستعدون، كما أكدنا سابقا، لتنفيذ التزاماتنا وفقا لخريطة الطريق ومستعدون أيضا للعودة إلى المفاوضات.

(تكلم بالانكليزية)

خلال الأيام القليلة الماضية بل وطيلة الفترة التي انقضت منذ آخر بيان أدليت به أمام المجلس بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، قامت إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بمواصلة وتكثيف حملتها العسكرية الهمجية على الشعب الفلسطيني. إن الانتهاكات الصارخة والخروقات الخطيرة للقانون الدولي - جرائم الحرب - ترتكب من جانب القوة القائمة بالاحتلال ضد السكان الفلسطينيين كل يوم، بل وحتى هذه اللحظة.

وفي هذا الصدد، أعتقد أن من الضروري أن نذكر المجلس بأن القتل المتعمد، والتسبب عن عمد في معاناة كبيرة أو إصابة جسيمة للجسد أو للصحة، والتدمير الواسع للممتلكات والاستيلاء عليها على نحو لا تبرره الضرورة العسكرية وبشكل غير قانوني وجائر، لهما من الأعمال التي يعتبر أهما تشكل خرقا خطيرا لاتفاقية جنيف الرابعة.

فإسرائيل تواصل، في انتهاك خطير لهذه الاتفاقية التي تنظم الاحتلال العسكري، وفي انتهاك خطير أيضا لسائر الأحكام ذات الصلة من القانون الدولي، اللجوء إلى القوة المفرطة والعشوائية ضد المدنيين الفلسطينيين، حيث تقوم بقتل الرجال والنساء والأطفال، وهدم منازل الفلسطينيين وتدمير ممتلكاتهم بوحشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في منطقة رفح من قطاع غزة. وما زال الفلسطينيون



المحتل؛ فهو وحشي وشرير ولا إنساني في جميع الإجراءات التي يتخذها ضد الشعب المحتل، إذ يسعى إلى تعذيبه وفرض أقصى حد من الخسارة والبؤس والمعاناة عليه بينما يتابع تحقيق أهدافه غير الشرعية في استعمار الأرض وتوسيع حدوده.

وبالإضافة إلى الخسائر البشرية والتدمير الذي تسببه إسرائيل، فإنها ما زالت تتبع ممارساتها غير القانونية واللاإنسانية لهدم منازل الفلسطينيين وتدمير ممتلكاتهم، مما يسبب دماراً شاملاً وخسائر مادية ويضعف من أسي الشعب الفلسطيني ومعاناته ومشقاته الإنسانية. وقد هدمت القوات الإسرائيلية المحتلة آلاف المنازل وخربت آلاف الدوغمات من الأرض الفلسطينية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وشردت عشرات الآلاف من الفلسطينيين من ديارهم، معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين الذين سبق أن شرّدوا وحرّموا من ممتلكاتهم من قبل.

وخلال الأيام العديدة الماضية، صعّدت الدولة القائمة بالاحتلال من هذه الممارسة غير القانونية في منطقة رفح في قطاع غزة، خاصة في مخيم رفح للاجئين، مما سبب تدميراً مفرطاً وواسعاً. وأغارَت القوات الإسرائيلية المحتلة، باستخدام الجرافات المصفحة والدبابات والهيلوكوبترات المقاتلة، على المنطقة، مما أثار الرعب بين السكان المدنيين ودمر عشرات المنازل - بل إنها هاجمت بعض المنازل بينما كانت الأسر ما زالت في داخلها.

وتبين التقارير أنه في الأيام القليلة الماضية وحدها هدمت القوات المحتلة أكثر من ١٠٠ منزل في رفح بصورة كاملة. وبعض التقديرات تحدد حصيلة الهدم بأنها أعلى بكثير، حوالي ١٢٠ منزلاً، كما أن المخاوف مستمرة في ازدياد من أنه سيجري هدم المزيد بينما يهدد المسؤولون

منح الشعب الفلسطيني حقه بموجب القانون الدولي، بما في ذلك حقه في الحماية بوصفه سكاناً مدنيين تحت الاحتلال.

ومنذ بداية شهر أيار/مايو الحالي، قتلت القوات الإسرائيلية المحتلة ٩٦ فلسطينياً على الأقل، بمن فيهم ٢٨ طفلاً. وهذه هي حصيلة الوفيات الفلسطينية في فترة أقل من ثلاثة أسابيع. وشمل هذا إخوة وأخوات، وآباء وأبناء. وتقوم السلطة المحتلة بتدمير الأسر على أساس شامل بينما تستمر في شن الهجمات على السكان الفلسطينيين. ومعدل الموت والتدمير هائل ومستمر في الارتفاع. فمن أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى الآن، قتلت القوات الإسرائيلية المحتلة أكثر من ٣٠٠٠ فلسطيني - من الرجال والنساء والأطفال والمسنين. وبالتحديد، قتل ٣٠٢٣ فلسطينياً على الأقل. وكان العديدون منهم أهدافاً لعمليات القتل الخارجة عن نطاق القانون التي قامت بها القوات المحتلة، وكان ٦٠٠ شخص من العدد الإجمالي للفلسطينيين الذين قتلوا من الأطفال. وفي تلك الفترة نفسها، أصابت القوات المحتلة أكثر من ٤٠٠٠٠ فلسطيني أيضاً بجراح.

ولم تتمكن المستشفيات الفلسطينية وموظفو الإنقاذ في حالات الطوارئ، المهززون بشكل ضعيف والذين يفتقرون بشدة إلى الإمدادات، من متابعة العدد المتزايد للإصابات. ولم تتمكن المزارح من مواكبة العدد المتصاعد للقتلى. وأصبحت المآتم التي تقام للذين استشهدوا حدثاً يومياً. وكان سفك الدماء والخسارة التي سببتها إسرائيل كبيرة، لأن إسرائيل خرقت كل التزام من التزاماتها بموجب القانون الدولي بوصفها دولة محتلة. وانتهكت بشكل صارخ كل قواعد القانون الدولي ومعاييرها، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، كما تجاهلت تجاهلاً تاماً مطالبات المجتمع الدولي بوقف الانتهاكات التي ترتكبها ضد السكان المدنيين الفلسطينيين وبالتقييد بالقانون الدولي وباحترام واجباتها. لماذا؟ لأن ذلك يشكل صميم عقلية هذا

الخيم والغذاء وأشكال الإغاثة الأخرى لأسر اللاجئين المنكوبة.

ومع استمرار العملية العسكرية التي تنفذها القوات الإسرائيلية المحتلة في منطقة رفح والإعلانات التي أصدرها المسؤولون الإسرائيليون بأن مئات المنازل الأخرى للفلسطينيين مستهدفة بالهدم، أصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن الغاية من تلك الإجراءات الإسرائيلية هي دك مخيم رفح والأحياء الأخرى في مدينة رفح نفسها بالأرض بصورة تامة لتمكين الدولة القائمة بالاحتلال من توسيع ما يسمى بالمنطقة الأمنية. والواقع، أن بعض التصريحات التي أصدرها المسؤولون الإسرائيليون واضحة بشكل صارخ إزاء هذه النية ذاتها. وتشكل هذه الإجراءات المستمرة جزءاً لا يتجزأ من "خطة فك الارتباط" التي أعلنها رئيس الوزراء شارون، وتكشف عن المعنى المحدد للخطة. وهذه بطبيعة الحال، محاولة لعزل قطاع غزة عن العالم الخارجي، بما يضمن ألا تكون له حدود مع مصر ويكفل بالتالي إنشاء سجن كبير للسكان المدنيين الفلسطينيين في غزة.

وأود أن أقدم بعض المعلومات عن غزة لفائدة الذين ربما لا يعرفونها. إن غزة تغطي مساحة إجمالية لا تتجاوز ٣٦٠ كيلومتراً مربعاً. وهي منطقة فقيرة جداً ومحرومة من الموارد الطبيعية - وحتى من الماء - وتشكل المنطقة السكانية الأكثر كثافة في العالم للكيلومتر المربع، إذ يزيد عدد سكانها على ١,٣ مليون نسمة. وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على اتفاق أوسلو، يبقى ٣٥ في المائة من غزة تحت السيطرة الكاملة لإسرائيل، لمجرد متعة ٧ ٠٠٠ من المستوطنين الإسرائيليين الاستعماريين الذي نقلوا إليها بصورة غير قانونية. وغزة بكاملها تبقى ميدان قتل للقوات الإسرائيلية المحتلة لكي تستمر في تدريباتها على التسديد ضد البشر الآخرين - أي الفلسطينيين - الذين حتم عليهم سوء طالعهم أن يعيشوا هناك.

الإسرائيليون يهدم مئات أخرى من المنازل. ونتيجة لهذه الهجمات التي وقعت مؤخراً جداً، فقد شرد أكثر من ١ ١٠٠ فلسطيني من ديارهم، كما أن مئات من الفلسطينيين الآخرين يهربون من المنطقة، خوفاً من الهدم المنتظر لمنازلهم وممتلكاتهم.

والمفجع أن هذه ليست المرة الأولى التي تحاصر فيها القوات الإسرائيلية المحتلة مخيم رفح للاجئين والمنطقة المحيطة به وتهاجمهما. فمنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ظلت منطقة رفح مستهدفة بقسوة. ولعل الكثيرين هنا يذكرون أنه، قبل ما يزيد قليلاً على عام، دهست جرافة مصفحة ضخمة من طراز كاتربيلار المواطنة الأمريكية الشابة راشيل كوري، بوحشية بينما كانت تحاول منع نفس المنازل الفلسطينية في رفح. وللأسف، فإن المسؤولين عن موتها المفجع لم يضطروا حتى إلى تبرير عملهم. ولم يخضعوا للمساءلة، ولم تتوقف أيضاً ممارسة الهدم بالجرافات لمنازل المدنيين الأبرياء. والواقع أنه بينما تدمر القوات الإسرائيلية المحتلة منزلاً بعد منزل ومبنى بعد مبنى في رفح، فإن الحي بأسره يجري تمزيقه، إربا إربا، وتحول إلى أنقاض. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، هدم أكثر من ١ ٣٠٠ منزل في رفح وحدها أو دمرت بقسوة وجعلت غير صالحة للسكن، كما أن أكثر من ١٢ ٠٠٠ فلسطيني شردوا من ديارهم.

والوطأة في الميدان الإنساني كانت ساحقة. فلم تتمكن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من مواكبة التدمير الواسع النطاق الذي تسببه السلطة المحتلة داخل مخيمات اللاجئين. وما فتئت الوكالة تكافح لتوفير الملجأ لإيواء جميع الذين شردوا وما زالت تحاول إصلاح وإعادة بناء الآلاف من منازل اللاجئين التي خربت أو دمرت منذ بدء هذه الحملة العسكرية، بينما تواجه الآن بالمزيد من التدمير والتشريد. بيد أن الوكالة، في إطار مواردها المحدودة، مستمرة في توفير

إطفاء كل جذوة أمل في استئناف عملية السلام من أجل حل هذا الصراع المأساوي الظالم.

ونكرر تقديرنا لجميع أعضاء المجلس.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أشكر المراقب الدائم عن فلسطين على الكلمات الودية التي وجهها لي.

وقد طلب ممثل إسرائيل أن يتكلم، وأعطيه الكلمة.

**السيد غلرمن (إسرائيلي) (تكلم بالانكليزية):** في البداية، أود أن أهنئكم سيدي الرئيس على إدارتكم القديرة لأعمال المجلس خلال شهر أيار/مايو. وسمحوا لي أيضاً أن أثنى على إدارة السفير بلوغر خلال شهر نيسان/أبريل.

لقد اجتمع المجلس هنا كعادته، بناء على طلب عاجل من مراقب فلسطين، وقد أمطر بفيض من المعلومات والمعلومات الكاذبة، والمعلومات المضللة. وإحقاقاً للحق ومن أجل الموضوعية، سمحوا لي أولاً ببسط الوقائع كما هي. أود أن أذكر مع التشديد ورسمياً أن الأرقام التي قام الفلسطينيون بتوزيعها عن الأحداث التي جرت في رفح اليوم مبالغ فيها وكاذبة تماماً. ولا أملك سوى الإعراب عن خيبة أملتي لأن بعض أعضاء المجتمع الدولي، للأسف، كما يتجلى في البيان المنسوب إلى الأمين العام، قد ضللهم جهاز الدعاية الفلسطيني وجعلهم يوجهون اتهامات باطلة ويخرجون باستنتاجات لا تمثل الوقائع القائمة في الميدان.

ومن دواعي الأسف أننا لا نسمع إعراباً عن مشاعر بهذه القوة حين يُقتل الإسرائيليون الأبرياء. إذن إليكم الوقائع أولاً: خلال مسيرة كبيرة شارك فيها عدة آلاف من المتظاهرين، واشتملت على كثير من المسلحين، قُتل سبعة فلسطينيين، من بينهم أربعة أو خمسة من الإرهابيين المسلحين. ووقع هذا الحادث بينما كان هذا الجمع يغادر وسط رفح على امتداد الطريق الرئيسي في اتجاه قوات الدفاع الإسرائيلية في تل السلطان. ولم يتم أحد بتنظيم هذه

وقد أجمعت النظريات العنصرية دائماً الظواهر الاستعمارية، وعلى مدى التاريخ كان المستعمرون دائماً يرتكبون الجرائم ضد الشعب المستعمر أو الخاضع للاحتلال. وإن احتلال الأرض الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ ليس استثناء. بيد أنه لا بد من القول بأن احتلال غزة ينقل بهذه الظاهرة إلى صعيد آخر. فاحتلال هذه المنطقة المنكوبة بالفقر، وقتل سكانها المدنيين بلا هوادة، والهدم الغاشم للمنازل وأماكن الإيواء، ومواصلة فرض المعاناة على الجماهير هناك أمر لا يقرّه منطق ولا عقل. وتشكل هذه الأفعال تجاوزات على معظم الحقوق الأساسية وعلى كرامة الأشخاص، لا بد من محاسبة المنتهكين عليها ولا بد من عقابهم. وينطبق نفس الشيء على من يريدون التأكد من هدم ما بقي قائماً بالفعل في غزة قبل تركهم المزعوم لها.

ويشكل قتل المدنيين وإيذاؤهم الغاشم، كما ذكرت في مستهل بياني، انتهاكاً جسيماً، بل جريمة حرب. ومن ثم فإن إسرائيل، بدون أدنى شك، ترتكب جرائم حرب متكررة ضد الشعب الفلسطيني. ذلك أن هدم بيت واحد يشكل عقاباً جماعياً. أما هدم المنازل ومصادرة الممتلكات بشكل مفرط وعلى نطاق واسع فيشكلان انتهاكات جسيمة، أي جرائم حرب. ولا بد من أن يدين المجتمع الدولي ذلك كله بكل وضوح، وينبغي أن تتخذ التدابير لكفالة وقف جميع هذه الانتهاكات. كما ينبغي اتخاذ الإجراءات لضمان حماية السكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال الإسرائيلي وسلامتهم ورفاههم. وينبغي أيضاً اتخاذ الإجراءات الكفيلة بدفع التعويضات الواجبة لمن هدمت بيوتهم وخربت ممتلكاتهم.

ويجب على المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن والجمعية العامة، أن يتصرف بحزم وبصورة جماعية لإعلاء شأن القانون الدولي، ولمواجهة الانهيار الحاد في الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولمنع

ونرى من دواعي الأسف أن بعض أعضاء المجلس ينبرون لإدانة رد إسرائيل على حملة الإرهاب الفلسطيني المستمرة، بدلاً من إدانة الأعمال التي تودي بالمنطقة إلى اليأس وتضطر إسرائيل إلى اتخاذ تدابير دفاعية.

مرة أخرى، يُجبر أعضاء المجلس على الاجتماع لمناقشة مشروع نص يكفي، من وجهة نظر أي مراقب حذر، لتبديد أي إيهام بأن واضعيه يرمون إلى تحسين الحالة في المنطقة والتشجيع على التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة. فالنص الأحادي الجانب المعروض على المجلس عصر اليوم يلوم إسرائيل ولكنه يمتنع عن الإدانة الصريحة، بالاسم بدلاً من المصطلحات الغامضة، للإرهاب الفلسطيني الذي فرض ضرورة اتخاذ الإجراءات الإسرائيلية. ولقد رفض الوفد الفلسطيني من جديد أي صياغة تلتزم الاعتراف بأي اعتبار لأهداف إسرائيل المشروعة في عملياتها الدفاعية لمكافحة الإرهاب.

وتوخياً للصراحة، إن هذا الموقف السافر المنحاز هو سبب في سجل مقدمي مشروع القرار المذكور إلى المجلس، وممارسة مكشوفة لازدواجية المعايير، أكثر مما هو معاتبه لإسرائيل على سلوكها.

فمجلس الأمن لم يتناول قط أخطار تهريب الأسلحة عبر أنفاق رفح من مصر على السلام والأمن. ولم يجتمع ليدين التدنيس المروع لأجساد الجنود الإسرائيليين، أولئك الشبان الذين قتلوا أثناء عملية دفاعية لتفكيك تلك الأنفاق. ولم يجتمع في أعقاب اختطاف عناصر مسلحة في غزة الأسبوع الماضي لعربة إسعاف تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ولم يتصدّ لجريمة قتل أم وبناتها الأربع في قطاع غزة أو للاستمرار في غرس ثقافة الكراهية والتدمير من جانب القيادة الفلسطينية.

المظاهرة سوى السلطة الفلسطينية، في انتهاك لحظر التحول المفروض.

ومع أن إسرائيل تأسف لأي فقدان في الأرواح بين المدنيين، فإن تلك الأعداد تضع حادثة اليوم في نصابها الصحيح، إذ أنها نفسها وقعت تحت ظروف تتسم بالقتال الشديد من جانب إرهابيين فلسطينيين. وفي ظل الظروف الصعبة بدرجة لا تصدق التي تتخذ فيها إسرائيل الإجراءات ضد الهياكل الأساسية للإرهابيين في قطاع غزة، يعمل الإرهابيون بين صفوف المدنيين، ويمكن للمآسي أن تحدث. وقد بذلت إسرائيل وستظل تبذل قصارى جهدها لمنع الأذى من أن يصيب المدنيين الأبرياء. فموت المدنيين الأبرياء أمر يدعو للأسف حتى في أزمّة الحرب، ولكننا لا يمكن أن ننخدع بالادعاء الزائف وبأي التباس بين الإرهابيين ومن يكافحون ذلك الوباء الكريه.

لقد وصف مراقب فلسطين سلسلة من العذابات الفلسطينية، دون أن يوجه أصابع الاتهام إلى المسؤولين عن تلك العذابات، وهم القيادة الفاسدة الشريرة التي يتبعها، والتي تلجأ إلى الإرهاب والعنف بينما ترفض عروض السلام المقدمة من إسرائيل والمجتمع الدولي، وتجر وراءها إسرائيل، والمنطقة بأسرها، والشعب الفلسطيني، على طريق الرعب وسفك الدماء والدمار. إن هذه القيادة الفلسطينية هي التي تلام على ذلك.

لقد جلب القادة الفلسطينيون على أهلهم الواقع الذي يصفه المراقب الفلسطيني باختيارهم طريق الإرهاب بدلاً من طريق السلام. وهذا الواقع الذي جرى وصفه هنا اليوم، ولكن على نحو سافر ومتحيز، نتيجة لقيادة فاسدة وشريرة. وتلك القيادة هي المأساة الحقيقية التي تعاني منها المنطقة والفلسطينيون.

عمداً تحت أسرة الأطفال والرضع، وتغطي بالوواح خشبية غير ثابتة وبالأسمال البالية.

إن تهريب الذخائر والأسلحة على نطاق واسع وبأبعاد خطيرة واستخدام المناطق المدنية لشن الاعتداءات الإرهابية يؤدي لا محالة إلى خسارة الأرواح البشرية وبمسحوق الناس الأساسية في العيش بسلام ودون خوف من القتل لمجرد كونهم في المكان غير المناسب وفي الوقت غير المناسب. وتولدت من بين السكان المحليين الذين أرهبتهم هذه الشواغل مقاومة متزايدة لبناء الأنفاق وتهريب الأسلحة في رفح. وفي العام الماضي نظم السكان المحليون مظاهرات عديدة خارج مقر الشرطة والأمن الوقائي التابع للسلطة الفلسطينية والمباني العامة الأخرى للاحتجاج على استمرار سياسة اللامبالاة فيما بين قادة السلطة الفلسطينية.

ومما يؤسف له أن إسرائيل لا تستطيع تحمل ترف اتباع سياسة اللامبالاة والإهمال. وإسرائيل إذ تواجه عجز السلطة الفلسطينية عن الوفاء بالتزاماتها بمكافحة الإرهاب وإيقاف التهريض ومنع تهريب الأسلحة، فإنها تظل ملتزمة بالعمل في إطار الدفاع عن النفس، ضد الخطر الذي يشكل تهديداً آنياً واضحاً لأرواح الأبرياء، وباحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي.

لقد أدت الجهود المستمرة التي تبذلها المنظمات الإرهابية لتهريب الأسلحة المتطورة، بما في ذلك القنابل الصاروخية وصواريخ الكاتيوشا والقذائف المضادة للدبابات والمضادة للطائرات، إلى تصعيد الحالة الأمنية ويمكن أن تلقي عبئاً إضافياً على السكان في قطاع غزة. وفي الأشهر الأخيرة، شرعت المنظمات الإرهابية الفلسطينية العاملة في غزة في تنفيذ خطة منتظمة لتحويل غزة إلى منصة لإطلاق الصواريخ والقذائف القادرة على الوصول إلى كامل المجال الجوي لإسرائيل. والواقع إن غزة بأكملها، ورفح بوجه

إن المجلس لن يخدم قضية السلام في الشرق الأوسط بإدانة الأعمال الإسرائيلية والتغاضي عن أعمال العنف والإرهاب والتهريض المستمرة في الصدور من جانب القيادة الفلسطينية. فهذه الطقوس المتكررة إنما تشد من أزر الإرهاب، ولا تشد أزر الساعين إلى تفكيكه.

وتقف إسرائيل اليوم على بوابات الجحيم في قطاع غزة. وتقوم مدينة رفح في الجنوب مقام بوابة تهريب السلطة الفلسطينية والسبيل المباشر الرئيسي لنقل الأسلحة والذخيرة إلى غزة. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تم استخدام الأنفاق التي شيدت تحت "طريق فيلادلفي" من جانب إيران وحزب الله، بالإضافة إلى المنظمات الإرهابية الفلسطينية مثل حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، من أجل تحويل قطاع غزة إلى قاعدة للهجمات بالقذائف والصواريخ ضد الأهداف الإسرائيلية. وتوفر أنفاق الإرهاب هذه قناة لتهريب كميات كبيرة من مختلف الأسلحة، ومن بينها مئات الكيلوغرامات من المتفجرات؛ ومئات البنادق، ومعظمها من طراز كلاشينكوف AK-47؛ وعشرات ألوف الطلقات؛ وعشرات القنابل الصاروخية والصواريخ وقاذفاتها، التي يتناقض جميعها مع الاتفاقات الموقعة ومع أي خطة للعودة إلى المفاوضات السلمية.

وتعتبر إسرائيل أن التجارة غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مسألة إنسانية بالإضافة إلى كونها مسألة أمنية. وليس بوسعنا أن ننسى ولو للحظة واحدة أن الإرهابيين يسعون إلى إلحاق الأذى بالمدنيين، لا في المواقع التي يستهدفونها فحسب، وإنما في المواقع التي يلتمسون فيها المأوى ويشنون هجماتهم منها. ويجري حفر الأنفاق في رفح عادة داخل دور السكن لتفادي اكتشافها من جانب أفراد الأمن الإسرائيليين، في استخفاف صارخ بسلامة المدنيين الفلسطينيين ورفاههم. ويتم إخفاؤها تحت الحمامات وغرف الجلوس والمطابخ. ويتم إخفاؤها

وإرهاب الانتحاريين بوجه خاص إلى أقل حد ممكن. ومنذ نيسان/أبريل من هذا العام، كشفت قوات الدفاع الإسرائيلية عن ثمانية أنفاق تحت الأرض استخدمت لتهريب الأسلحة في منطقة رفح، بالإضافة إلى ١١ نفقا تحت الأرض منذ بداية هذه السنة و ٩٠ نفقا منذ بداية الانتفاضة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وفي هذا الأسبوع بالذات، اكتشفت قوات الدفاع الإسرائيلية نفقا جديدا في رفح سبق أن استخدم في تهريب الأسلحة إلى غزة. وكان طول النفق ١٥٠ مترا وعمقه ٥ أمتار وله أربع فتحات تؤدي مباشرة إلى بيوت الفلسطينيين في المنطقة.

وقد اتُّخذت إجراءات قوات الدفاع الإسرائيلية في غزة بوصفها عقوبات جماعية. واسمحوا لي أن أوضح: هذه الأنفاق جماعية في الضرر الذي تلحقه بسائر الناس في المنطقة إلا أنها تقتضي ردا دقيقا وحاسما في تأثيره. وعلى الرغم من أن من المؤسف أن بعض التدابير الأمنية التي تتخذ في إطار الدفاع عن النفس وتحتّمها التهديدات الإرهابية، تتسبب في نهاية المطاف في صعوبات لقطاعات من السكان الفلسطينيين، فإن هذه النتيجة ليست حتما مقصودة من هذه الإجراءات.

ويوضح كل من القانون العرفي والقانون التقليدي أن استخدام الأشياء والمساكن المدنية لدعم هجوم عسكري يشكل جريمة حرب. وقوات الدفاع الإسرائيلية لا تقوم بهدم المنازل بصورة عشوائية. وأولئك الذين يتورطون في الإرهاب والعنف ضد المدنيين الإسرائيليين لا يتمتعون بأي حصانة. وعندما يقوم إرهابي بإطلاق النار من داخل المباني المدنية، ويطلق العبوات المتفجرة على جانب الطريق من الأشجار والحقول أو يستخدم أي ميني لإخفاء نفق لتهريب الأسلحة، فإن الضرورة العسكرية تلمي هدم هذه المواقع. وبموجب القانون الدولي، تعتبر هذه المباني هدفا عسكريا مشروعاً. ولذلك، فإن قوات الدفاع الإسرائيلية، عندما تواجه في

خاص، على شفا أن تصبح قاعدة للقذائف الموجهة إلى مدن إسرائيل وسكانها المدنيين. فما الذي يريده المجتمع الدولي من إسرائيل أن تفعله؟ هل تجلس وتنتظر حتى يتجسد هذا التصور الرهيب؟

لقد ذكر رئيس الأركان الإسرائيلي اللواء موشي يعلون في الأسبوع الماضي ما يلي،

”يبدو لنا أنه بالرغم من أننا نفعل ما بوسعنا لمنع تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة، فقد استطاع الفلسطينيون تهريب القنابل الصاروخية التي ليس من المفروض أن يمتلكوها. وقد نجحوا في تهريب القنابل الصاروخية وبعدها لا بأس به. ونعلم علم اليقين أن هناك على الجانب المصري من الحدود، في قمة صحراء سيناء، أسلحة وصلت إلى تلك المنطقة. وفيما يتعلق بنا، فإن إيران عن طريق حزب الله، مسؤولة عن وجود هذه الأسلحة في تلك المنطقة. ومما يؤسف له أنهم هم الذين يشجعون تهريب الأسلحة إلى غزة عن طريق سيناء. وقد حدث هذا لأنهم وجدوا أن من المستحيل اختراق الحدود الأخرى، من البر أو البحر. وهذا ما يجعل هذه المنطقة على الحدود المصرية الإسرائيلية أضعف حلقة في تهريب الأسلحة.“

وإذا لم تعمل إسرائيل اليوم على مكافحة الأسلحة المهربة والمصنعة في غزة، فستوجه صواريخ كاتيوشا في الشهر المقبل إلى منازلنا ومواطنينا. وبمثل الهدف من العمل الذي تقوم به قوات الدفاع الإسرائيلية في غزة في القضاء على نقل جميع أنواع الأسلحة غير القانونية عن طريق الأنفاق الموصلة إلى غزة تحت الأرض. ويتمثل أحد التدابير الأمنية الذي استخدم في هذا الصدد في هدم المباني التي تشكل خطرا أمنيا عملياتيا للقوات الإسرائيلية. وأظهرت الإجراءات التي اتخذت مؤخرا أن هذا التدبير المضاد ثبت أنه سبيل فعال وقانوني لتقليل حدوث هذه الهجمات بوجه عام،

المبادرة الإسرائيلية. وكان هناك اتفاق عام على أن من شأن الخطة تحسين الحالة في غزة للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. بيد أن الاستجابة الفلسطينية تمثلت في زيادة العنف وتجديد الالتزام بالإرهاب كحل. وقبل يومين فقط خاطب ياسر عرفات شعبه داعياً إياه إلى إرهاب العدو. ما هي الإشارة التي تبعث بها القيادة الرفضية وتهريب الأسلحة واستعراض الأشلاء وإطلاق النار على الأمهات والبنات إلى الذين يرغبون في السلم في منطقتنا؟

إن رفض السلطة الفلسطينية التام منع تلك الأعمال ينتهك أبسط قواعد حقوق الإنسان والأخلاق والاتفاقات الموقعة وخطط السلام مثل خارطة الطريق. وفي الفراغ الذي خلفته تلك الانتهاكات المتعمدة، استطاع أعضاء من كتائب شهداء الأقصى التابعة لعرفات نفسه والجهاد الإسلامي أن يعلنوا بفخر مسؤوليتهم عن الهجوم البطولي الذي وقع في وقت سابق من هذا الشهر على أم إسرائيلية حبلت وبناتها الأربع - تتراوح أعمارهن ما بين الثانية والإحدى عشرة - اللاتي أطلقت عليهن النار وجها لوجه في غزة.

إن تلك الانتهاكات أودت بأرواح أسرة هاتول، وستودي بأرواح المئات ما لم تف السلطة الفلسطينية في نهاية الأمر بمسؤوليتها، وبخلاف ذلك فإن إسرائيل ستتخذ التدابير الدفاعية اللازمة. ولو أن السلطة الفلسطينية أوفت بمسؤولياتها المنصوص عليها في المرحلة الأولى من تنفيذ خارطة الطريق، لما ظهرت الحاجة إلى النشاط الحالي لقوات الدفاع الإسرائيلية.

وينبغي التشديد على أن الفلسطينيين، لا الإسرائيليين، هم الذين حولوا المنازل إلى أهداف عسكرية. إن أولئك الأعضاء في القيادة الفلسطينية الذين يدفعون ثمناً لتهريب الأسلحة أعلى مما يدفعونه لرفاه السكان المدنيين الأبرياء - أولئك الذين تخلوا عن كل مسؤولية

خضيم المعارك بأي ضرورة عملية، قد تلجأ إلى هدم المباني التي يستخدمها الإرهابيون. وهذا أمر يعلمه الجميع، ومع ذلك، فإن مجلس الأمن غالباً ما يدعى إلى تطبيق معيار آخر على إسرائيل.

وإن إسرائيل، لدى قيامها بالعمل ضد هياكل الإرهاب، تبذل ما بوسعها لتقليل الآثار الإنسانية التي تترتب على السكان. وتحجم إسرائيل قدر الإمكان عن مهاجمة الأهداف الإرهابية من الجو أو بالمدفعية، بغية تقليل الأضرار العرضية إلى أقل حد ممكن. وهي بذلك تعرض أرواح جنودها لخطر أكبر من أجل تقليل الخطر الذي يتعرض له السكان المحليون. ويعتبر مقتل ١٣ جندياً في عمليات برية في قطاع غزة في مطلع هذا الشهر مثالا على الثمن الباهظ الذي تدفعه إسرائيل من أجل التزامها بتقليل خسائر المدنيين الفلسطينيين إلى أدنى حد ممكن. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يؤدي فيها الالتزام الصارم بهذه المعايير إلى وفاة إسرائيلي.

إن الإجراءات التي تتخذها إسرائيل في غزة تزداد أهمية في وجه إخفاق القيادة الفلسطينية في العمل بحزم على مكافحة هذا الخطر. إذ تقوم الآن منظمات إرهابية بموافقة ومشاركة نشطة من السلطة الفلسطينية بتهريب الأسلحة وإدارة هذا العمل. ومما يثير الدهشة أن السلطة الفلسطينية شجعت فعلاً السكان على التستر على الأنفاق المفتوحة في منازلهم، الأمر الذي أدى إلى هدم بيوتهم. وهذا الهدم يأتي برزق وافر غير محتسب يتمثل في بناء بيت جديد من قبل السلطة الفلسطينية.

وبالرغم من هذا كله، ما زال رئيس الوزراء الإسرائيلي ملتزماً بالترويج لخطته للتخلي عن غزة. وفي وقت سابق من هذا الشهر اجتمع بعض قادة المجتمع الدولي هنا في نيويورك، في هذا المبنى نفسه، لمناقشة أفكار لتنفيذ تلك

آن أو أن نسال القيادة الفلسطينية عما إذا كان التحريض على الإرهاب وتهريب الأسلحة والاحتفال رقصا بأشلاء الموتى يساعد قضية شعبها. لقد آن الأوان لنبين أن الإرهاب، حتى في مدن غزة الفلسطينية، غير مقبول دائما.

ولا يمكن مطلقا تحقيق السلم في مناخ من العنف والإرهاب. وكالعادة، قبلت القيادة الفلسطينية ذلك من حيث المبدأ ثم مضت إلى اتخاذ كل أسلوب انخراطي يمكن تنصوره لتفادي الوفاء بالتزاماتها. وما كان صحيحا في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠ ما زال صحيحا اليوم: لا يمكن إحراز تقدم في المنطقة ما دامت السلطة الفلسطينية تواصل استخدام موقعها ومواردها لتشجيع حملة من العنف والإرهاب ضد مواطني إسرائيل.

وهذا القرار، للأسف، لا يفعل شيئا لتعزيز السلام في الشرق الأوسط. ومن المحزن أنه لا يمكن لأي قرار أن يفعل ذلك، حتى يأتي الشعب الفلسطيني بقيادة عاقلة وذات مصداقية تنشُد السلم حقا ولديها الاستعداد لتفكيك الهياكل الأساسية للإرهاب والتفاوض بحسن نية.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أشكر ممثل إسرائيل على كلماته الطيبة الموجهة إليّ.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠.

وسمحوا بأن يكون مواطنوهم تحت رحمة الجماعات الإرهابية التي تستخدم بيوتهم وأجسادهم دروعا - هم الذين أجبرونا على اتخاذ هذه الإجراءات.

إن معاناة السكان الفلسطينيين نتيجة مباشرة للإرهاب الفلسطيني الذي يستهدف المدنيين الأبرياء وحاجة إسرائيل إلى حماية مواطنيها من هذه الهجمات البغيضة. وبدلا من انتقاد إسرائيل على تدمير الممتلكات الخاصة، ينبغي للذين يهتمون حقًا برفاه الفلسطينيين، بما في ذلك المنظمات الإنسانية العاملة في المنطقة، أن يطالبوا بوقف استخدام الإرهابيين للمنازل لحماية عملياتهم غير المشروعة.

إن إسرائيل لا تخوض حربا مع الشعب الفلسطيني. نحن لا نحارب تطوع الفلسطينيين إلى الدولة. فقد أعلن رئيس الوزراء بوضوح أن إسرائيل تؤمن برؤية وجود دولتين، جنبا إلى جنب، تعيشان في سلام وأمن. إننا نخوض حربا مع الإرهاب ومع أولئك الذين يصممون لا على إنشاء دولة فلسطينية، بل على تدمير الدولة اليهودية. وطوال ما يقرب من أربع سنوات، ظل الإسرائيليون يسقطون ضحايا لحملة مستمرة يشنها الإرهابيون الفلسطينيون لنشر الموت والدمار، فحكموا على منطقتنا بالاضطراب المستمر، وقتلوا ٩٧٧ إسرائيلي وأصابوا أكثر من ٦٠٠٠ بجروح.

ويجب استدعاء قيادة فلسطينية حقيقية ومسؤولة، في نهاية المطاف، وبصورة واضحة - لا بالصيغة المتلجلجة لهذا القرار المنحاز كالعادة - إلى خوض حرب مع الإرهاب. لقد